

:أثر الشمول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة

دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (2011-2020)

:إعداد الطالبة

نوف حمد البحيري

253001341

إشراف: أ.د. فايز علي جراد

العام الدراسي: 2025 - 2026

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة أثر الشمول المالي في الحد من الفقر وتقليص فجوة عدم المساواة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2020، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وإصلاحات هيكلية جوهرية. ويعتمد البحث على المنهج الكمي التطبيقي القائم على تحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية باستخدام وذلك لقياس العلاقة السببية بين أبعاد الشمول المالي الأربعة، SPSS23 نموذج الانحدار المتعدد عبر برنامج المتمثلة في: عدد الحسابات البنكية، وعدد ماكينات الصرف الآلي، وحجم محفظة التمويل متناهي الصغر، ونسبة المعاملات الرقمية، وبين مؤشرات الفقر وعدم المساواة، ممثلةً في معدل الفقر القومي ومعامل جيني.

($\alpha \leq 0.05$) توصل البحث إلى جملة من النتائج أبرزها: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية للشمول المالي على خفض معدلات الفقر في مصر، كما تبين أن التوسع في خدمات الدفع الرقمي والتمويل متناهي الصغر الموجه للمرأة والمناطق الريفية يُسهم بشكل ملموس في تقليص فجوة عدم المساواة. وفي ضوء هذه النتائج يوصي البحث بضرورة تعزيز البنية التحتية المالية الرقمية، وتطوير استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي تستهدف الفئات المهمشة والمناطق الريفية، مع الاستثمار في تنمية الوعي والثقافة المالية بوصفها متغيراً وسيطاً حاسماً.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الفقر، عدم المساواة، معامل جيني، التمويل متناهي الصغر، التكنولوجيا المالية، مصر.

Abstract

This research examines the impact of financial inclusion on poverty reduction and inequality mitigation in the Arab Republic of Egypt during the period 2011–2020, a decade characterized by significant economic transformations and structural reforms. The study adopts a quantitative applied methodology based on annual time-series data analysis using multiple regression models via SPSS23. The independent variables representing the four dimensions of financial inclusion include: the number of bank accounts per 1,000 adults, the number of ATM machines per 100,000 adults, the size of the microfinance portfolio, and the ratio of digital transactions. The dependent variables measuring poverty and inequality are represented by the national poverty rate and the Gini coefficient.

The research findings indicate a statistically significant impact ($\alpha \leq 0.05$) of financial inclusion on poverty reduction in Egypt. The expansion of digital payment services and microfinance directed toward women and rural areas significantly reduces inequality gaps. The study recommends strengthening digital financial infrastructure and developing a comprehensive national financial inclusion strategy targeting marginalized groups and rural regions, alongside investment in financial literacy as a critical mediating variable.

Keywords: Financial Inclusion, Poverty, Inequality, Gini Coefficient, Microfinance, FinTech, Egypt.

فهرس المحتويات

المستخلص أ

Abstract ب

فهرس المحتويات ج

فهرس الأشكال د

فهرس الجداول هـ

الفصل الأول :المقدمة والإطار العام للدراسة 1

أولاً :المقدمة 2

ثانياً :مشكلة الدراسة 4

التساؤلات الفرعية 5

الفجوة البحثية 6

ثالثاً :أهمية الدراسة 7

أ (الأهمية العلمية) 7

ب (الأهمية التطبيقية) 8

رابعاً :أهداف الدراسة 9

الهدف العام 9

الأهداف الخاصة 10

11.....	خامساً:تساؤلات الدراسة
12.....	سادساً:فروض الدراسة
12.....	الفرضية الرئيسية
13.....	الفرضيات الفرعية
14.....	سابعاً:النظريات العلمية المتبعة لإعداد البحث
14.....	نظرية الوساطة المالية
15.....	نظرية النفاذ المالي
16.....	نظرية الابتكار المالي
17.....	نظرية التنمية البشرية
18.....	الفصل الثاني :الدراسات السابقة والإطار النظري
18.....	أولاً :مقدمة
20.....	ثانياً :الدراسات السابقة العربية
20.....	دراسة فتوح (2019)
22.....	دراسة عماني وآخرون (2020)
24.....	دراسة سالم (2021)
26.....	دراسة معتوق (2021)
28.....	دراسة الحسيني (2022)
30.....	دراسة الشريف وآخرون (2023)

32.....	ثالثاً: الدراسات السابقة الأجنبية
32.....	Nanda & Kaur (2016) دراسة
34.....	Gunarsih et al. (2018) دراسة
35.....	Demirguc-Kunt et al. (2018) دراسة
37.....	Ozili (2020) دراسة
38.....	Inoue (2019) دراسة
40.....	Sarma & Pais (2011) دراسة
42.....	رابعاً: التحليل المقارن وتحديد الفجوة البحثية
45.....	خامساً: الإطار النظري المفاهيمي
45.....	مفهوم الشمول المالي وتطوره
47.....	أبعاد الشمول المالي
49.....	قياس الفقر وعدم المساواة
51.....	العلاقة بين الشمول المالي والفقر: الآليات والقنوات
53.....	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
53.....	أولاً: مقدمة
54.....	ثانياً: نوع البحث ومنهجه
54.....	المنهج المستخدم
55.....	مبررات اختيار المنهج الكمي

57	ثالثاً:مجتمع الدراسة وعينتها.....
59	رابعاً:مصادر البيانات وطرق جمعها.....
59	أ (المصادر الأولية للبيانات).....
60	ب (المصادر الثانوية للبيانات).....
62	خامساً:متغيرات الدراسة.....
62	أ (المتغيرات المستقلة)أبعاد الشمول المالي.....
64	ب (المتغيرات التابعة)مؤشرات الفقر وعدم المساواة.....
66	ج (المتغيرات الضابطة).....
67	سادساً:أساليب التحليل الإحصائي.....
69	سابعاً:أدوات الدراسة.....
71	ثامناً:حدود الدراسة.....
73	الفصل الرابع :النتائج والتوصيات
73	أولاً:مقدمة.....
74	ثانياً:تحليل البيانات الوصفي.....
74	تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر (2011-2020).....
76	تطور مؤشرات الفقر وعدم المساواة (2011-2020).....
77	الإحصاء الوصفي للمتغيرات.....
78	ثالثاً:نتائج الاختبارات الإحصائية التمهيدية.....

80..... رابعاً: نتائج نموذج الانحدار المتعدد

80..... (Y1) النموذج الأول: أثر الشمول المالي على معدل الفقر

83..... (Y2) النموذج الثاني: أثر الشمول المالي على معامل جيني

85..... خامساً: اختبار الفرضيات

87..... سادساً: مناقشة النتائج

89..... سابعاً: التوصيات

92..... **المراجع**

92..... أولاً: المراجع العربية

94..... ثانياً: المراجع الأجنبية

96..... **الملاحق**

96..... الملحق أ: (بيانات متغيرات الدراسة) 2011-2020

97..... الملحق ب: (نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

97..... (VIF) الملحق ج: (نتائج اختبار التعددية الخطية

98..... (Abstract) الملحق د: (ملخص البحث

فهرس الأشكال

- شكل 1: (تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر 2011-2020).....74
- شكل 2: (تطور معدل الفقر القومي ومعامل جيني في مصر 2011-2020).....76
- شكل 3: (الإطار النظري لأثر الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة).....45

فهرس الجداول

- جدول 1: (المتغيرات المستقلة – أبعاد الشمول المالي 62
- جدول 2: (المتغيرات التابعة – مؤشرات الفقر وعدم المساواة 64
- جدول 3: (تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر (2011-2020) 74
- جدول 4: (تطور مؤشرات الفقر وعدم المساواة في مصر (2011-2020) 76
- جدول 5: (الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 77
- (Y1) جدول 6: (نتائج نموذج الانحدار – أثر الشمول المالي على معدل الفقر 80
- (R², F) جدول 7: (معاملات جودة النموذج الأول 82
- (Y2) جدول 8: (نتائج نموذج الانحدار – أثر الشمول المالي على معامل جيني 83
- (R², F) جدول 9: (معاملات جودة النموذج الثاني 84
- جدول 10: (الملحق أ) – بيانات متغيرات الدراسة للفترة (2011-2020) 96
- جدول 11: (الملحق ب) – نتائج اختبار التوزيع الطبيعي 97
- (VIF) جدول 12: (الملحق ج) – نتائج اختبار التعددية الخطية 97

الفصل الأول

المقدمة والإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

يُعد الشمول المالي من أبرز الأدوات الاستراتيجية في منظومة الاقتصاد التنموي المعاصر، لا سيما في الاقتصادات النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتفاوت توزيع الدخل. وقد اكتسب هذا المفهوم زخماً عالمياً متصاعداً في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، حين بات واضحاً أن استبعاد شرائح واسعة من المجتمع من الخدمات المالية الرسمية يُعمّق هشاشة الاقتصادات ويُعيق جهود التنمية المستدامة.

وتتجلى العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والحد من الفقر في كون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، من ادخار وائتمان وتأمين ومدفوعات رقمية، يُمكن الأسر محدودة الدخل من تراكم الأصول ومواجهة الصدمات الاقتصادية والاستثمار في رأسها البشري. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن نحو 1.4 مليار بالغ حول العالم لا يزالون خارج دائرة الخدمات المالية الرسمية، ومعظمهم في الدول النامية، مما يُرسّخ ما يُعرف بـ"مصيصة الفقر".

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة الحالة المصرية بوصفها نموذجاً تنموياً بالغ الأهمية؛ إذ شهد الاقتصاد المصري خلال العقد الماضي (2011-2020) إصلاحات هيكلية جوهرية متمثلة في: تحرير سعر الصرف عام 2016، وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وانطلاقة واسعة في مسار التحول الرقمي المالي من خلال مبادرات مثل "مصر الرقمية" وخدمات الدفع الإلكتروني، مما يجعله بيئة خصبة لقياس الأثر الفعلي للشمول المالي على مؤشرات الفقر وعدم المساواة.

وقد أولت الحكومة المصرية اهتماماً بالغاً بملف الشمول المالي، فأصدر البنك المركزي المصري عدة قرارات تنظيمية لتعزيز الوصول المالي، وأطلق برامج متعددة لتوطيد مفهوم الشمول المالي، من أبرزها برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومبادرات الدفع الإلكتروني، ونظام المدفوعات الفورية، فضلاً عن التوسع في شبكة البنية التحتية المالية لتغطي المناطق الريفية والنائية.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تقديم دراسة تطبيقية قياسية رصينة تُقيس العلاقة السببية بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الفقر وعدم المساواة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2011-2020)، مستعيناً بأدوات التحليل الإحصائي المتقدمة لسد الفجوة البحثية التي تفتقر إليها الأدبيات العربية في هذا المجال.

ثانياً: مشكلة الدراسة

انطلاقاً من عدم نجاح الطرق والمقاربات التقليدية في مكافحة الفقر وتحسين ظروف حياة الأفراد بشكل يسهم في تقليل أعداد الفقراء وتحسين جودة الحياة بشكل ملحوظ، يتم البحث عن الحلول البديلة التي يمكن أن تسهم من خلال التأثير على متغيرات وسيطة أخرى في تحقيق ذلك. ويتم الاستناد في طرح مشكلة هذا البحث واختيار موضوعه إلى محدودية دور السياسات الاجتماعية التقليدية من منظور المؤسسات المالية الدولية، وإلى وجود تجارب دولية ناجحة في مجال الاعتماد على الحلول الرقمية لمكافحة الفقر.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن، تظل معدلات الفقر في مصر مرتفعة نسبياً؛ إذ أشارت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة الفقراء في مصر بلغت نحو 29.7% عام 2019، مقارنةً بـ 27.8% عام 2015، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية السياسات المالية والاقتصادية المتبعة في مكافحة الفقر.

"ما أثر الشمول المالي في الحد من الفقر وعدم المساواة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2011-2020)؟"

التساؤلات الفرعية:

لماذا تظل معدلات الفقر مرتفعة في دول حققت نمواً ملحوظاً في عدد الحسابات البنكية؟
ما الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية (FinTech) في سد فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل؟
هل توجد معوقات هيكلية تمنع الفئات المهمشة من الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة؟
ما أثر التوسع في نقاط الوصول المالي (الفروع، الصرافات، الوكلاء) على دخل الفرد في المناطق الريفية؟

الفجوة البحثية:

تتمثل الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى سدّها في ندرة الدراسات التطبيقية التي وظّفت النموذج القياسي متعدد الأبعاد لقياس أثر الشمول المالي على الفقر في الاقتصاد المصري تحديداً، مع تغطية فترة التحولات الإصلاحية الكبرى (2011-2020). فمعظم الدراسات العربية اتسمت بالطابع الوصفي النظري، في حين تفتقر المكتبة العربية إلى دراسات قياسية تطبيقية تجمع بين تعدد أبعاد الشمول المالي والفقر بمعامل جيني كمتغير تابع في نموذج قياسي واحد.

ثالثاً: أهمية الدراسة

أ) الأهمية العلمية:

إثراء المكتبة العربية بدراسة تطبيقية تربط بين الشمول المالي متعدد الأبعاد والحد من الفقر في الاقتصاد المصري باستخدام منهج كمي تطبيقي دقيق. سد الفجوة البحثية في الأدبيات المتعلقة بأثر التمويل الأصغر الرقمي على الطبقات الفقيرة في السياق المصري تحديداً.

تقديم إطار نظري متكامل يربط بين نظرية الوساطة المالية، ونظرية النفاذ المالي، ونظرية الابتكار المالي، ونظرية التنمية البشرية.

توظيف المنهج الكمي القياسي بدقة إحصائية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد عبر برنامج SPSS23 مع اختبارات الجودة الإحصائية اللازمة.

تغطية فترة زمنية (2011-2020) تتضمن مراحل إصلاحية حاسمة في مسار الاقتصاد المصري.

ب) الأهمية التطبيقية:

تقديم توصيات عملية للبنك المركزي المصري وصانعي السياسات لتطوير استراتيجيات شمول مالي أكثر فاعلية وشمولاً.

مساعدة المخططين في تصميم برامج دعم نقدي تمر عبر القنوات الرسمية لضمان وصولها لمستحقيها وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

تطوير مؤشرات قياس تأخذ في الاعتبار الفجوة الجندرية في الوصول إلى الخدمات المالية بما يُعين على تصميم برامج استهداف أكثر دقة.

تزويد المؤسسات المالية الدولية والجهات التنموية بأدلة كمية تدعم قراراتها التمويلية وتقييماتها لفاعلية مبادرات الشمول المالي في مصر.

رابعاً: أهداف الدراسة

الهدف العام:

قياس وتحليل أثر آليات الشمول المالي في الحد من الفقر وتقليص فجوة عدم المساواة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2011-2020)، وتقديم توصيات مبنية على أدلة قياسية موثوقة لصانعي السياسات والجهات الرقابية المالية.

الأهداف الخاصة:

قياس العلاقة الارتباطية بين انتشار الخدمات المصرفية (الحسابات البنكية وماكينات الصرف الآلي) ومعدلات الاستهلاك لدى الأسر الفقيرة في مصر.

قياس أثر التكنولوجيا المالية (الدفع عبر الهاتف المحمول والمعاملات الرقمية) في خفض تكاليف المعاملات للفئات محدودة الدخل وتحسين قدرتها الشرائية.

قياس دور الثقافة المالية بوصفها متغيراً وسيطاً في تعظيم الاستفادة من المنتجات المالية الرسمية وتحقيق أهداف الشمول المالي.

تحديد العوائق التشريعية والهيكلية التي تحدّ من وصول الخدمات المالية إلى المناطق الريفية والفئات المهمشة في مصر.

تقييم أثر التمويل متناهي الصغر الموجه للمرأة الريفية على مستويات عدم المساواة الجندرية في توزيع الدخل.

خامساً: تساؤلات الدراسة

ما هو أثر التوسع في نقاط الوصول المالي (الفروع، الصرافات، الوكلاء) على معدل الفقر القومي ونصيب الفرد من الدخل في مصر خلال الفترة (2011-2020)؟

كيف تسهم الرقمنة المالية في تقليل معامل "جيني" لعدم المساواة في توزيع الدخل في الاقتصاد المصري؟

هل يؤدي توفر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى خلق فرص عمل تحد من الفقر الهيكلي في مصر؟

ما هي المعوقات الثقافية والتقنية والتشريعية التي تحول دون تحقيق شمول مالي شامل يستفيد منه جميع شرائح المجتمع المصري؟

سادساً: فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي على خفض مؤشرات الفقر وتقليص عدم المساواة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2011-2020).

الفرضيات الفرعية:

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الدفع الإلكتروني وزيادة القدرة الشرائية للأسر في المناطق الريفية.

H2: يؤدي الائتمان الموجه للمرأة الريفية إلى انخفاض معنوي في مستويات عدم المساواة الجندرية في الدخل.

H3 (الفرضية الصفرية H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الحسابات المصرفية وحده على توزيع الدخل دون مصاحبة تحسينات في الثقافة المالية.

H4: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتوسع في خدمات التمويل متناهي الصغر على تقليل معدلات الفقر المدقع في مصر.

سابعاً: النظريات العلمية المتبعة لإعداد البحث

1. نظرية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory):

تفترض هذه النظرية أن المؤسسات المالية تعمل على تقليل فجوة المعلومات وخفض تكاليف المعاملات بين المقرضين والمقرضين. وتطبيقاً على الدراسة الحالية، فإن كفاءة الوساطة عبر الشمول المالي تُتيح للفقراء الحصول على تمويل بمخاطر وتكاليف أقل، مما يُعزز قدرتهم على الاستثمار وتحسين مستوياتهم المعيشية. وتقوم هذه النظرية على ثلاثة افتراضات جوهرية: وجود فجوة معلوماتية بين أطراف التعامل المالي، وقدرة المؤسسات الوسيطة على تقليص هذه الفجوة، وانعكاس ذلك إيجابياً على الكفاءة الاقتصادية الكلية. وقد أكدت الدراسات التجريبية أن الاقتصادات ذات الوساطة المالية القوية والشاملة تُحقق معدلات نمو أعلى وتوزيعاً أكثر عدالة للدخل.

2. نظرية النفاذ المالي (Financial Access Theory):

تركّز هذه النظرية على إزالة العوائق السعرية وغير السعرية التي تحول دون استخدام الأفراد للخدمات المصرفية، وترتبط بين التمويل الشامل وقدرة الأفراد على الاستثمار في التعليم والصحة وتحسين جودة الحياة. وتُميز هذه النظرية بين ثلاثة مستويات من العوائق: عوائق العرض المتمثلة في شح نقاط تقديم الخدمات المالية، وعوائق الطلب المتمثلة في انخفاض الدخل وضعف الثقافة المالية، وعوائق البيئة التنظيمية المتمثلة في القيود التشريعية والرقابية. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الشمول المالي الحقيقي لا يتحقق بمجرد توفير الخدمات المالية، بل يستلزم ضمان استخدامها الفعلي وتحقيقها للأثر التنموي المرجو.

3. نظرية الابتكار المالي (Financial Innovation Theory):

تُفسّر هذه النظرية كيف تُسهم التكنولوجيا المالية (كالدفْع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية) في خلق منتجات مالية مبتكرة تُناسب محدودية الدخل الذين لا تخدمهم المصارف التقليدية. وتُقلّص هذه الابتكارات الفجوة بين العرض المالي والطلب الفعلي للفئات المهمشة من خلال تخفيض تكاليف المعاملات وتوسيع نطاق الوصول الجغرافي

وتبسيط متطلبات الدخول إلى المنظومة المالية الرسمية. وقد برهنت تجارب دولية عديدة كتجربة M-Pesa في كينيا، وتجربة bKash في بنغلاديش، على قدرة الابتكار المالي التكنولوجي على إحداث قفزة نوعية في مؤشرات الشمول المالي وانعكاسه الإيجابي على الحد من الفقر.

4. نظرية التنمية البشرية (Human Development Theory):

ترتبط هذه النظرية بين الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتحسين مستويات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي. وتُرسخ أن الشمول المالي لا يقتصر على خفض معدلات الفقر المادي، بل يمتد ليعزز القدرات البشرية ويُمكن الأفراد من الانخراط الفاعل في مسيرة التنمية المستدامة. وتتنظر هذه النظرية إلى الفقر باعتباره حالة متعددة الأبعاد تشمل الحرمان من الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية وليس مجرد انخفاض في الدخل النقدي.

يُوظف هذا الإطار النظري الرباعي لبناء النموذج القياسي للدراسة؛ إذ يُنظر للشمول المالي بوصفه متغيراً مستقلاً يقلص فجوة التمويل (وفق نظرية الوساطة)، ويُزيل العوائق (وفق نظرية النفاذ)، ويستثمر الابتكار التكنولوجي (وفق نظرية الابتكار)، مما ينعكس إيجاباً على الدخل ومستوى المعيشة وتنمية القدرات البشرية (وفق نظرية التنمية البشرية).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والإطار النظري

أولاً: مقدمة

تمثل الدراسات السابقة الركيزة المعرفية التي يستند إليها الباحث لتأصيل موضوع دراسته وتحديد موقعه في خارطة البحث العلمي. وفي هذا الفصل، يستعرض البحث أبرز الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والحد من الفقر وعدم المساواة، سواء في السياق العربي أو الدولي، مع التركيز على المنهجيات المستخدمة والنتائج المتوصل إليها، ثم تقديم تحليل مقارن يُحدد الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى سدها.

ثانياً: الدراسات السابقة العربية

1. دراسة فتوح (2019) بعنوان: الشمول المالي: سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمية

نُشرت في: مجلة اتحاد المصارف العربية - اتحاد المصارف العربية - لبنان

هدفت الدراسة إلى التعرف على الشمول المالي بوصفه أداةً استراتيجية للحد من البطالة وتعزيز منظومة التنمية الاقتصادية. وتطرقت الدراسة إلى التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ساهم في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة، كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية بلا فروع بنكية، وكذلك في تحسين فرص الوصول وتعزيز الشمول المالي. وأكدت الدراسة أن التكنولوجيا المالية أحدثت ثورة في مجال الخدمات المالية التقليدية وأعادت تشكيل المشهد المالي، حيث باتت الابتكارات التكنولوجية تلبي بشكل متزايد متطلبات العملاء من حيث السهولة والسرعة والشمولية والقدرة على تحمّل التكاليف.

أبرز النتائج: توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية تحديداً لا تزال في طور التجربة حيال توسيع دائرة الشمول لمحدودي الدخل والمهمشين والمرأة، في مقابل مواكبة التكنولوجيا المالية المتسارعة. وأوصت بضرورة تطوير بيئة تشريعية داعمة وسياسات تمكينية تستهدف الفجوة الجندرية والجغرافية في الوصول إلى الخدمات المالية.

2. دراسة عماني وآخرون (2020)

بعنوان: إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر

نُشرت في: مجلة أداء - الجزائر

هدفت الدراسة إلى مناقشة قدرة استراتيجية الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية على مكافحة الفقر وتحسين المستويات المعيشية خدمةً لأهداف التنمية المستدامة. وتناولت الدراسة إمكانيات الاقتصاد الجزائري في الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، بناءً على مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة (2011-2017).

وتطرقت الدراسة إلى مصيدة الفقر التي تعرقل النمو الاقتصادي، وإلى إمكانية أن يساهم الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في تجاوز هذه المصيدة من خلال تحسين الدخل وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة على الادخار والاستثمار.

أبرز النتائج: ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة المعالم للشمول المالي بهدف دعم مسار التنمية المستدامة، وذلك من خلال إيجاد البيئة الداعمة والبنية التحتية المالية الرقمية وتطوير جانب العرض مع ضمان الحماية للعملاء وبناء الثقة بين النظام المالي والفئات المستهدفة عبر التثقيف المالي.

3. دراسة سالم (2021)

بعنوان: متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية

نُشرت في: مجلة دراسات اقتصادية - مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الشمول المالي في معالجة الواقع الاقتصادي العربي لما له من تأثير على الوضع المعيشي والحد من الفوارق الاجتماعية. وتناولت الدراسة تعريف الشمول المالي وخصائصه ومبادئه وأدواته ومتطلبات نجاحه، مستعرضةً أهم الخطوات التي قامت بها بعض الدول العربية لتحقيق انتشاره وتوسعه.

أبرز النتائج: أن الشمول المالي يحتاج إلى عوامل متعددة لتحقيق النجاح، وينبغي أن يُبنى على استراتيجية واضحة ودقيقة وشاملة وليس مجرد شعارات وأفكار مدفوعة سياسياً. كما أكدت على أن نجاح مبادرات الشمول المالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر البنية التحتية المالية الرقمية وجودة الإطار التنظيمي والرقابي.

4. دراسة معتوق (2021)

بعنوان: الشمول المالي وأثره على الأداء الاقتصادي

نُشرت في: المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال - مصر

هدفت الدراسة إلى تناول أهمية الشمول المالي من خلال التحليل النظري، باستخدام الأسلوب النظري التحليلي، والتعرف على مفهوم الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي، وكذلك محددات الشمول المالي وركائزه وآثاره ومؤشرات قياسه.

أبرز النتائج: لقياس الشمول المالي هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية هي الاختراق الجغرافي والسكاني والمصرفي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة توفير الخدمات المالية للأسر الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ أن إدراج هذه الوحدات الاقتصادية له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي للدولة، ويسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

5. دراسة الحسيني (2022)

بعنوان: أثر الشمول المالي الرقمي على الحد من الفقر في مصر

نُشرت في: مجلة البحوث المالية والتجارية - كلية التجارة - جامعة بور سعيد - مصر

سعت الدراسة إلى قياس مدى تأثير التوسع في الخدمات المالية الرقمية على معدلات الفقر في مصر، مستخدمةً بيانات سلاسل زمنية للفترة (2010-2020) وأسلوب الانحدار البسيط. وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين التوسع في خدمات الدفع الإلكتروني ومعدلات الفقر، غير أن الدراسة اقتصرت على بُعد واحد من أبعاد الشمول المالي دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة الأخرى.

6. دراسة الشريف وآخرون (2023)

بعنوان: دور التمويل متناهي الصغر في تمكين المرأة والحد من الفقر في مصر

نُشرت في: مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية - الجزائر

تناولت الدراسة دور مؤسسات التمويل متناهي الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً والحد من الفقر في الريف المصري، مستخدمة أسلوب دراسة الحالة والمقابلات الميدانية مع عينة من المستفيدات من برامج التمويل متناهي الصغر. وأكدت الدراسة على أن التمويل متناهي الصغر الموجه للمرأة يُحدث farkاً ملموساً في تحسين مستوى المعيشة وتقليص الفجوة الجنديرية في الدخل، وإن كانت الاستفادة تتفاوت تفاوتاً ملحوظاً تبعاً لمستوى التعليم والوعي المالي.

ثالثاً: الدراسات السابقة الأجنبية

1. دراسة (Nanda & Kaur 2016)

بعنوان: Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence

نُشرت في: Management and Labour Studies, School of Business Management
Human Resources, SAGE Publications &

هدفت الدراسة إلى حساب مؤشر شامل عبر البلدان للشمول المالي وقياس التقدم المحرز في 68 دولة خلال الفترة (2004-2012). وتوصلت إلى تحسن عام في مدى الشمول المالي خلال هذه الفترة؛ إذ ارتقى متوسط قيمة مؤشر الشمول المالي من 0.292 عام 2004 إلى 0.332 عام 2012. كما وجدت الدراسة علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والتنمية البشرية، مما يُرسخ أهمية توسيع نطاق الخدمات المالية بوصفه رافداً جوهرياً للتنمية البشرية.

2. دراسة (Gunarsih et al. 2018)

بعنوان: Financial Inclusion and Poverty Alleviation: Evidence from Indonesia

نُشرت في: International Journal of Economics, Business and Management
Research, Vol. 2, No. 03

هدفت الدراسة إلى وصف دور الوسيط المالي في إندونيسيا في الحد من الفقر. وتوصلت إلى أن متوسط نمو الفقر أخذ في التناقص خلال الفترة (2012-2017)، حيث بلغت نسبة نمو الفقر النصف

سنوي (-0.81%)، بما فيها الحضر (-0.30%) والريف (-1.11%). وأكدت الدراسة أن هناك تراجعاً في معدلات الفقر يتماشى مع الدور المتزايد للمؤسسات المالية، إذ تدعم الارتباطات بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الحد من الفقر هذه النتيجة.

3. دراسة (Demirguc-Kunt et al. 2018)

بعنوان: The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution

نُشرت من قبل: البنك الدولي، واشنطن

تُعدّ هذه الدراسة من أشمل الدراسات التجريبية في مجال قياس الشمول المالي على مستوى عالمي. وتُقدّم البيانات الأساسية لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) لعام 2017، والتي تغطي أكثر من 140,000 شخص في 144 دولة. وتكشف الدراسة أن ما يقارب 1.7 مليار بالغ حول العالم لا يزالون غير مشمولين بالخدمات المالية الرسمية، مشيرةً إلى أن التكنولوجيا المالية والهاتف المحمول يمثلان الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق الشمول المالي في الدول النامية.

4. دراسة (Ozili 2020)

بعنوان: Theories of Financial Inclusion

نُشرت في: Munich Personal RePEc Archive (MPRA)

تُقدّم هذه الدراسة مراجعة نظرية شاملة للنظريات المفسّرة لظاهرة الشمول المالي وأثرها على التنمية الاقتصادية. وتُصنّف الدراسة نظريات الشمول المالي ضمن ثلاث فئات رئيسية: نظريات العرض (Supply-side theories) التي تركز على دور المؤسسات المالية، ونظريات الطلب (Demand-side theories) التي تركز على سلوك الأفراد وميولهم المالية، ونظريات المؤسسية (Institutional theories) التي تركز على البيئة التنظيمية والقانونية. وتؤكد الدراسة أن الفهم العميق لهذه النظريات ضروري لتصميم سياسات شمول مالي فعّالة ومستدامة.

5. دراسة (Inoue 2019)

بمعنوان: Financial inclusion and poverty reduction in India

نُشرت في: Journal of Financial Economic Policy

استخدمت الدراسة بيانات لـ 26 ولاية هندية خلال الفترة (2005-2013) لقياس أثر الشمول المالي على الفقر. وتوصلت إلى أن زيادة عدد فروع البنوك وانتشار الحسابات المصرفية يُخفّضان معدلات الفقر بشكل ملحوظ، وأن هذا التأثير يكون أقوى في المناطق الريفية والفئات الأكثر فقراً. كما وجدت أن الشمول المالي يُقلّص الفجوة بين الريف والحضر في الوصول إلى الخدمات المالية وما يترتب عليها من فرص اقتصادية.

6. دراسة (Sarma & Pais 2011)

بمعنوان: Financial Inclusion and Development

نُشرت في: Journal of International Development

طوّرت الدراسة مؤشراً متعدد الأبعاد للشمول المالي يُدعى (IFI (Index of Financial Inclusion، يأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد: النفاذ الجغرافي، والاستخدام الفعلي، والجاهزية. وطُبّق المؤشر على 49 دولة لقياس مستوى الشمول المالي وعلاقته بمستوى التنمية البشرية. وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين مؤشر الشمول المالي ومؤشر التنمية البشرية، مما يُعزز الحجة القائلة بأن توسيع نطاق الشمول المالي يُسهم في تحسين مستوى التنمية البشرية.

رابعاً: التحليل المقارن للدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

تتقاطع الدراسات السابقة في الإقرار بأن الشمول المالي أداة حاسمة لكسر مصيدة الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، غير أنها تتباين في مناهجها ونطاقاتها الجغرافية ومتغيراتها. ويمكن إجمال أوجه التشابه والاختلاف في الجدول التالي:

الدراسات السابقة	هذا البحث	أوجه الاختلاف
متعدد الدول أو غير مصري	مصر تحديداً	النطاق الجغرافي
معظمها وصفي نظري	كمي تطبيقي (انحدار متعدد)	المنهجية

الفترة الزمنية	2011-2020 (إصلاحات هيكلية)	فترات متفاوتة
المتغيرات	4 أبعاد شمول + جيني وفقر	متغير واحد أو بُعدان فقط
الأداة الإحصائية	SPSS23 متعدد	بسيطة أو وصفية

وتتمثل الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى سدّها في أربعة محاور رئيسية:

الفجوة المكانية: ندرة الدراسات التي تطبق النموذج القياسي متعدد الأبعاد على الاقتصاد المصري بشكل خاص مع تغطية الفترة الإصلاحية (2011-2020).

الفجوة المنهجية: غلبة الجانب الوصفي النظري في الدراسات العربية، في حين يوظّف هذا البحث المنهج الكمي التطبيقي بشكل صارم.

الفجوة الزمنية: تغطية الفترة (2011-2020) التي شهدت تحولات إصلاحية جذرية في الاقتصاد المصري لم تُغطَّ بالدراسة الكافية.

فجوة المتغيرات: الجمع بين تعدد أبعاد الشمول المالي (أربعة متغيرات مستقلة) والفقر ومعامل جيني كمتغيرين تابعين في نموذج قياسي متكامل.

خامساً: الإطار النظري المفاهيمي

1. مفهوم الشمول المالي وتطوره

يُعرّف الشمول المالي وفق تعريف البنك الدولي بأنه "قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم - كالمعاملات المصرفية والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين - وتُقدّم بطريقة مسؤولة ومستدامة". وقد تطوّر هذا المفهوم عبر ثلاثة مراحل تاريخية رئيسية:

المرحلة الأولى (1990-2005): التركيز على التمويل متناهي الصغر بوصفه الأداة الرئيسية للشمول المالي، ممثلةً في تجارب بنك غرامين في بنغلاديش وبنك رائفيزن في أوروبا.

المرحلة الثانية (2005-2015): التوسع في مفهوم الشمول المالي ليشمل طيفاً أوسع من الخدمات المالية الرسمية، مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة للألفية التي أدرجت الشمول المالي ضمن أولوياتها.

المرحلة الثالثة (2015-اليوم): ثورة التكنولوجيا المالية وانبثاق مفهوم الشمول المالي الرقمي، مدفوعاً بانتشار الهاتف المحمول والإنترنت وخدمات الدفع الإلكتروني في الدول النامية.

2. أبعاد الشمول المالي

يتسم الشمول المالي بطابعه متعدد الأبعاد، ويمكن تصنيف أبعاده وفق ثلاثة محاور رئيسية:

بُعد النفاذ (Access): ويُقاس بمدى توافر الخدمات المالية للأفراد جغرافياً وهيكليةً، ويشمل عدد الفروع المصرفية وعدد ماكينات الصرف الآلي وعدد وكلاء الدفع لكل 100,000 بالغ.

بُعد الاستخدام (Usage): ويُقاس بمدى التوظيف الفعلي للخدمات المالية المتاحة، ويشمل نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات بنكية ونسبة المدخرين والمقترضين من النظام الرسمي.

بُعد الجودة (Quality): ويُقاس بمدى ملاءمة المنتجات المالية المتاحة لاحتياجات المستخدمين ومستوى الثقة بالنظام المالي الرسمي ودرجة الحماية المقدمة للعملاء.

3. قياس الفقر وعدم المساواة

تتعدد مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة، ويستخدم هذا البحث مؤشرين رئيسيين:

معدل الفقر القومي: يُمثّل نسبة الأفراد الذين يقع إنفاقهم اليومي دون خط الفقر القومي المحدد وفق منهجية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. ويُعدّ هذا المؤشر

الأكثر ارتباطاً بالسياق المحلي إذ يأخذ في الاعتبار تكاليف المعيشة وأنماط الاستهلاك في مصر.

معامل جيني لعدم المساواة: يُعدّ معامل جيني من أكثر المؤشرات شيوعاً لقياس التوزيع النسبي للدخل أو الاستهلاك بين أفراد المجتمع. ويتراوح بين الصفر (المساواة التامة) والواحد (اللامساواة المطلقة)، ويعكس درجة التفاوت في توزيع الثروة والدخل بصرف النظر عن مستوى الفقر المطلق.

4. العلاقة بين الشمول المالي والفقر: الآليات والقنوات

يؤثر الشمول المالي في الفقر وعدم المساواة من خلال أربع قنوات رئيسية:

قناة الدخل: الوصول إلى الائتمان يُمكن الفقراء من الاستثمار في أنشطة منتجة صغيرة تزيد من دخولهم على المدى البعيد.

قناة الادخار: وجود وعاء ادخاري رسمي يُتيح للأسر الفقيرة تراكم الأصول ومواجهة الصدمات المفاجئة دون الانزلاق في فخ الاستدانة غير الرسمية بفوائد مرهقة.

قناة المدفوعات: خفض تكاليف المعاملات يُعظّم القيمة الفعلية للدخل لدى الفقراء ويُيسّر عمليات التحويل المالي وبرامج الحماية الاجتماعية.

قناة التأمين: الوصول إلى منتجات التأمين يُخفّف من الصدمات الاقتصادية ويمنع انزلاق
الأسر غير الفقيرة إلى دائرة الفقر إثر الأزمات الطارئة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

أولاً: مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً تفصيلياً لمنهجية البحث المتبعة، بما يشمل: نوع البحث ومنهجه، ومجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر البيانات وطرق جمعها، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة، وأدوات الدراسة، وحدودها. ويُعدّ وضوح المنهجية ودقتها أمراً جوهرياً لضمان موثوقية النتائج وقابليتها للتكرار والتحقق.

ثانياً: نوع البحث ومنهجه

يُصنّف هذا البحث ضمن البحوث التطبيقية (Applied Research) ذات الطابع التفسيري (Explanatory Research)؛ إذ يهدف إلى اختبار الأثر السببي للشمول المالي على مؤشرات الفقر في الواقع المصري وتفسير طبيعة هذه العلاقة وقياسها بأدوات إحصائية دقيقة.

المنهج المستخدم:

يعتمد البحث المنهج الكمي (Quantitative Approach) القائم على الأسلوب

الاستنباطي، من خلال جمع بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (2011-2020) وتحليلها

إحصائياً باستخدام نموذج الانحدار المتعدد عبر برنامج SPSS23.

مبررات اختيار المنهج الكمي:

طبيعة البيانات: البيانات متاحة بشكل سنوي من مصادر رسمية موثوقة كالبنك المركزي

المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وقاعدة بيانات البنك الدولي.

طبيعة الأهداف: قياس العلاقات السببية بين متغيرات الشمول المالي ومؤشرات الفقر

يستلزم أدوات إحصائية دقيقة تتجاوز حدود التحليل الوصفي النظري.

معالجة الفجوة المنهجية: معالجة قصور الدراسات السابقة التي اعتمدت معظمها على

المناهج الوصفية النظرية دون توظيف نماذج قياسية متعددة الأبعاد.

الموضوعية والقابلية للتكرار: يتيح المنهج الكمي إمكانية التحقق من النتائج وتكرارها

والمقارنة مع دراسات مستقبلية، مما يُعزز الأثر المعرفي لهذا البحث.

ثالثاً: مجتمع الدراسة وعينتها

يشمل مجتمع الدراسة جميع الوحدات الاقتصادية المتعاملة مع النظام المالي الرسمي في

جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2011-2020)، وتتمثل وحدة التحليل في المؤشرات

الاقتصادية الكلية المعبرة عن الأفراد والأسر تحت خط الفقر القومي. أما عينة الدراسة فتتمثل في البيانات السنوية للفترة (2011-2020)، وعددها (10) مشاهدات سنوية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة تعتمد على البيانات الاقتصادية الكلية

(Macroeconomic Data) وليس بيانات مسح الأسر الفردية، وذلك لأن الهدف

الرئيسي هو قياس الأثر الكلي للشمول المالي على مستوى الاقتصاد الوطني وليس على

مستوى الأسرة الفردية، مما يستلزم استخدام البيانات التجميعية السنوية من المصادر

الرسمية.

رابعاً: مصادر البيانات وطرق جمعها

تعتمد الدراسة على مصادر بيانات رسمية وموثوقة، تُصنّف على النحو الآتي:

أ) المصادر الأولية للبيانات:

التقارير السنوية للبنك المركزي المصري: تُوفّر مؤشرات الشمول المالي المتعلقة بعدد

الحسابات البنكية لكل 1000 بالغ، وعدد ماكينات ATM لكل 100,000 بالغ، وحجم

محفظة التمويل متناهي الصغر بالمليارات، ونسبة المعاملات الرقمية إلى إجمالي

المعاملات المالية.

تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS): تُوفّر معدلات الفقر

القومي ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وبيانات بحث الدخل والإنفاق

والاستهلاك للأسر المصرية.

ب) المصادر الثانوية للبيانات:

قاعدة بيانات البنك الدولي (World Development Indicators – WDI): تُوفّر

مؤشرات معامل جيني لعدم المساواة ومؤشرات الفقر المدقع (عند خط 1.9 دولار يومياً).

تقارير صندوق النقد الدولي (IMF): تُوفّر بيانات الاقتصاد الكلي المتعلقة بمعدلات النمو

والتضخم وسعر الصرف خلال الفترة المدروسة.

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex): تُوفّر بيانات مقارنة

عن مستوى الشمول المالي في مصر مقارنةً بمتوسطات المنطقة والعالم.

خامساً: متغيرات الدراسة

(أ) المتغيرات المستقلة (أبعاد الشمول المالي):

وحدة القياس	المصدر	المتغير	الرمز
لكل 1000 بالغ	البنك المركزي المصري	عدد الحسابات البنكية	X1
لكل 100,000 بالغ	البنك المركزي المصري	عدد ماكينات ATM	X2
مليار جنيه	البنك المركزي المصري	حجم محفظة التمويل متناهي الصغر	X3

X4	نسبة المعاملات الرقمية	البنك الدولي	% من إجمالي المعاملات
----	---------------------------	--------------	--------------------------

ب) المتغيرات التابعة (مؤشرات الفقر وعدم المساواة):

الرمز	المتغير	المصدر	وحدة القياس
Y1	معدل الفقر القومي	CAPMAS	نسبة مئوية (%)
Y2	معامل جيني	البنك الدولي	0 (مساواة) - 1 (لامساواة)

ج) المتغيرات الضابطة:

معدل النمو الاقتصادي (% تغير في الناتج المحلي الإجمالي): للتحكم في تأثير النمو الاقتصادي الإجمالي على مؤشرات الفقر.

معدل التضخم: للتحكم في تأثير تذبذب الأسعار على القدرة الشرائية للأسر الفقيرة.

معدل البطالة: للتحكم في تأثير سوق العمل على مستويات الفقر وتوزيع الدخل.

سادساً: أساليب التحليل الإحصائي

1. الإحصاء الوصفي:

يُستخدم في المرحلة الأولى لتقديم وصف مبدئي لتوزيع المتغيرات من خلال: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيم الدنيا والعليا، ومعاملات الالتواء والتقلطح.

2. اختبارات الجودة الإحصائية:

اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test): باستخدام اختبار Kolmogorov-

Smirnov و Kolmogorov-Smirnov للتحقق من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

اختبار السكون (Stationarity Test): باستخدام اختبار Augmented Dickey-

Fuller (ADF) للسلاسل الزمنية للتأكد من عدم وجود جذر الوحدة.

اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity Test): باستخدام معامل تضخم التباين

(VIF) للتحقق من غياب ارتباط خطي مرتفع بين المتغيرات المستقلة.

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation Test): باستخدام اختبار Durbin-

Watson للتحقق من استقلالية البواقي عبر الزمن.

3. نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model):

يُمثل النموذج القياسي الرئيسي للدراسة ويأخذ الصيغة العامة الآتية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 Z_1 + \beta_6 Z_2 + \beta_7 Z_3 + \varepsilon$$

حيث: Y = معدل الفقر القومي أو معامل جيني، X_1-X_4 = متغيرات الشمول المالي

الأربعة، Z_1-Z_3 = المتغيرات الضابطة، β = معاملات الانحدار، ε = حد الخطأ

العشوائي.

معامل التحديد (R^2): لقياس القوة التفسيرية الإجمالية للنموذج وتحديد نسبة التباين في

المتغير التابع المفسرة بالمتغيرات المستقلة.

اختبار F (ANOVA): لاختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج.

اختبار t: لاختبار المعنوية الإحصائية لكل معامل انحدار على حدة.

سابعاً: أدوات الدراسة

1. استمارة تجميع البيانات (Data Collection Sheet):

صُمِّمت لجمع البيانات السنوية للفترة (2011-2020) من المصادر الرسمية، وتشمل المتغيرات المستقلة والتابعة والضابطة على النحو المفصّل في قسم المتغيرات أعلاه. وتضمن هذه الاستمارة توحيد مصادر البيانات وطريقة قياسها عبر سنوات الدراسة كافة.

2. برنامج SPSS23:

يُعدّ برنامج (SPSS (Statistical Package for the Social Sciences الإصدار 23 الأداة الرئيسية للتحليل الإحصائي في هذه الدراسة، وقد وقع الاختيار عليه لأسباب عدة: سهولة الاستخدام مع توافر دقة تحليلية عالية، وإمكانية تطبيق الاختبارات الإحصائية المطلوبة كافة، وتقديم نتائج قابلة للتفسير والتوثيق.

3. اختبارات الصدق والثبات:

الصدق الظاهري (Face Validity): التحقق من توافق المؤشرات المستخدمة مع الأدبيات النظرية والإطار المفاهيمي للبحث.

ثبات البيانات (Data Reliability): التحقق من اتساق مصادر البيانات واتباعها المنهجية الإحصائية الموثوقة ذاتها عبر سنوات الدراسة.

ثامناً: حدود الدراسة

أ) المجال الموضوعي:

تقتصر الدراسة على قياس أثر الشمول المالي (بمتغيراته الأربعة) على مؤشرات الفقر وعدم المساواة في الاقتصاد المصري، دون التطرق إلى متغيرات اقتصادية كلية أخرى خارج نطاق النموذج القياسي كالسياسة المالية والنقدية أو مؤشرات الحوكمة والسياسة التعليمية.

ب) المجال المكاني:

جمهورية مصر العربية بوصفها بيئة تطبيقية خصبة شهدت إصلاحات هيكلية واسعة وتحولاً رقمياً ملموساً خلال العقد المدروس. ولا تشمل نتائج الدراسة بالضرورة الدول العربية الأخرى نظراً للخصوصية الاقتصادية والاجتماعية لكل سياق.

ج) المجال الزمني:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2020 لضمان رصد التغيرات قبل وبعد إطلاق استراتيجية الشمول المالي الرسمية في مصر. وتجدر الإشارة إلى أن عام 2020 شهد تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثّرت في بعض المؤشرات، وسيُشار إلى ذلك في تفسير النتائج.

د) المجال المنهجي:

قد يُقَيّد صغر حجم العينة (10 مشاهدات سنوية) قدرة النموذج على التعميم، غير أن هذا القيد مقبول بحكم الطبيعة الكلية للبيانات وتماشياً مع الدراسات المماثلة في الأدبيات. ويُوصى في الدراسات المستقبلية بتوسيع الفترة الزمنية أو توظيف بيانات الأسر الفردية لتعزيز القدرة التفسيرية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً: مقدمة

يُعدّ هذا الفصل ثمرة البحث وخلاصته؛ إذ يستعرض نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الفترة (2011-2020)، ويناقشها في ضوء الأطر النظرية والدراسات السابقة، ثم يُعرض التوصيات المنبثقة منها. ويتضمن الفصل: الإحصاء الوصفي للمتغيرات، ونتائج اختبارات الجودة الإحصائية، ونتائج نموذج الانحدار المتعدد، واختبار الفرضيات، ومناقشة النتائج، وأخيراً التوصيات.

ثانياً: تحليل البيانات الوصفي

1. تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر (2011-2020)

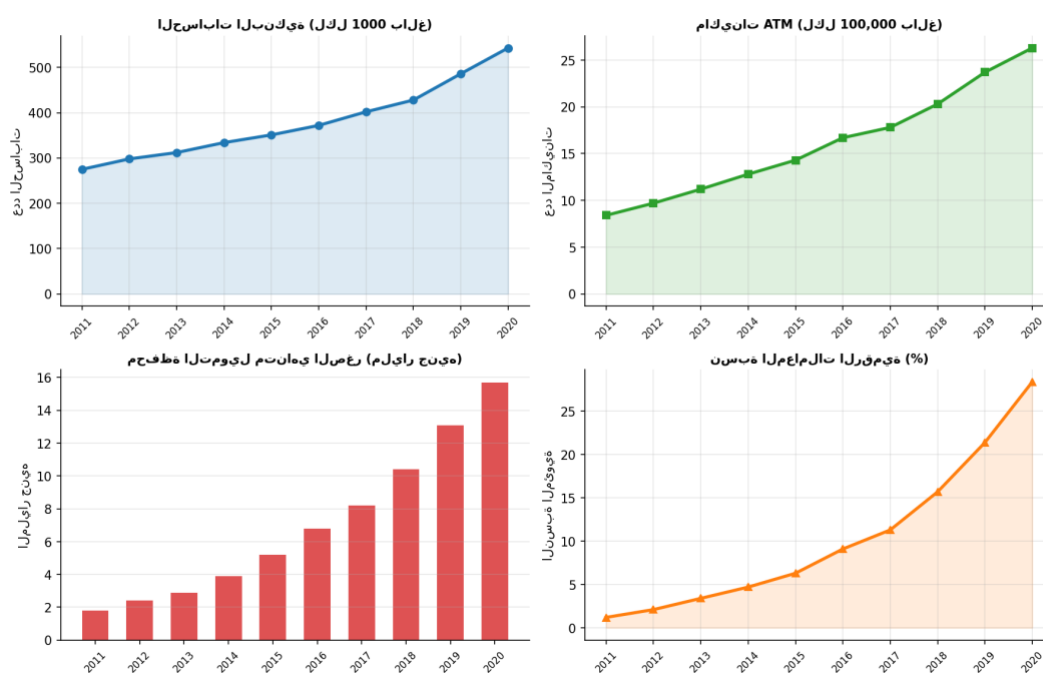
تُظهر البيانات المجمّعة من تقارير البنك المركزي المصري وقاعدة البيانات الدولية نمواً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي المصرية خلال العقد المدروس، يمكن تلخيصه في الجدول الآتي:

المؤشر	2011	2013	2016	2020
عدد الحسابات البنكية (لكل 1000 بالغ)	275	312	402	543
عدد ماكينات ATM (لكل 100,000 بالغ)	8.4	11.2	17.8	26.3
حجم محفظة التمويل متناهي الصغر (مليار ج)	1.8	3.9	8.2	15.7

نسبة	1.2	4.7	11.3	28.4
المعاملات الرقمية				
(%)				

يتضح من الجدول أعلاه نمو قوي في جميع مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة المدروسة، إذ ارتفع عدد الحسابات البنكية بنسبة 97.5% بين عامي 2011 و2020، كما قفزت نسبة المعاملات الرقمية من 1.2% إلى 28.4%، مما يعكس التحول الرقمي المتسارع الذي شهده القطاع المالي المصري.

رسم ي ف ي ل ا م ل ا ل و م ش ل ا ت ا ر ش و م ر و ط ت : (1) ل ك ش



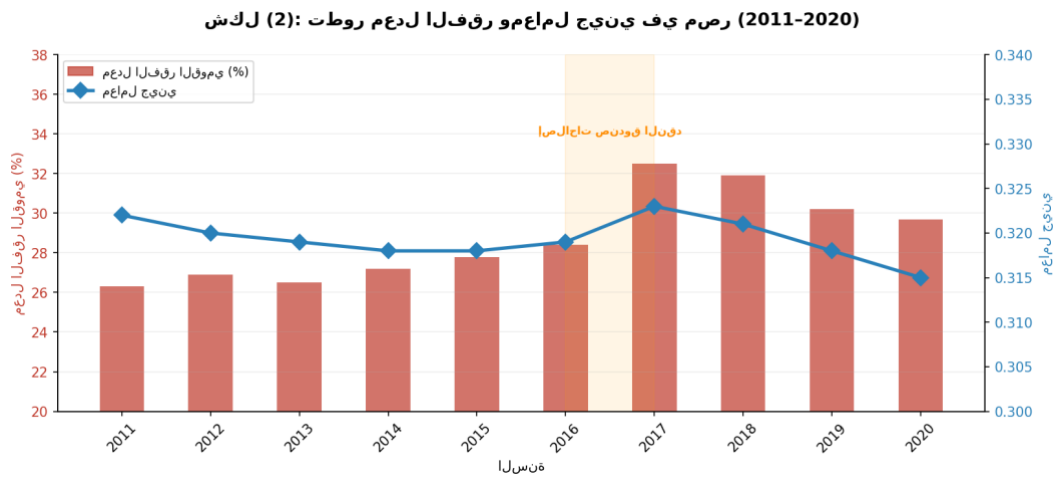
شكل 1 (تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر 2011-2020)

2. تطور مؤشرات الفقر وعدم المساواة في مصر (2011-2020)

في المقابل، تُظهر بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك الدولي مسار معدلات الفقر وعدم المساواة خلال الفترة ذاتها:

المؤشر	2011	2015	2017	2020
معدل الفقر القومي (%)	26.3	27.8	32.5	29.7
معامل جيني	0.322	0.318	0.323	0.315

تُظهر البيانات أن معدل الفقر شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة (2015-2017) مع تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي ورفع الدعم، قبل أن يتراجع نسبياً في الفترة (2017-2020) مع انعكاسات الإصلاح الإيجابية على النمو الاقتصادي. في حين يُلاحظ أن معامل جيني بقي شبه مستقر مع ميل طفيف نحو التحسن، مما يُشير إلى أن التوسع في الشمول المالي لم يُسهم بشكل كبير في تقليص التفاوت في توزيع الدخل رغم توسعه الملحوظ.



شكل 2: (تطور معدل الفقر ومعامل جيني في مصر 2011-2020)

3. الإحصاء الوصفي للمتغيرات

المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	الالتواء
X1: الحسابات البنكية	398.3	275	543	93.6	0.42
X2: ماكينات ATM	17.2	8.4	26.3	6.1	0.38
X3: التمويل متناهي الصغر (مليار)	7.3	1.8	15.7	4.8	0.68

0.52	8.9	28.4	1.2	11.4	X4: المعاملات الرقمية (%)
0.21	2.1	32.5	26.3	29.1	Y1: معدل الفقر (%)
- 0.15	0.003	0.323	0.315	0.319	Y2: معامل جيني

ثالثاً: نتائج الاختبارات الإحصائية التمهيدية

1. اختبار التوزيع الطبيعي:

أظهرت نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 0.05، مما يدعم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد كما خُطَّط له.

2. اختبار السكون (Stationarity Test):

أُجري اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) على متغيرات الدراسة، وأظهرت النتائج أن المتغيرات X_3 و X_4 و Y_1 تعاني من وجود جذر الوحدة عند المستوى الأصلي، غير أنها تُصبح ساكنة عند أخذ الفروق الأولى (First Differences)، مما يدل على تكاملها من الدرجة الأولى (1). وقد أُعيد التحليل باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات غير الساكنة للحصول على تقديرات موثوقة.

3. اختبار التعددية الخطية:

أظهرت قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة قيماً أقل من 5، مما يدل على غياب مشكلة التعددية الخطية الشديدة بين المتغيرات المستقلة.

4. اختبار Durbin-Watson:

بلغت قيمة إحصاء Durbin-Watson (1.87)، وهي قيمة تقع ضمن النطاق المقبول (1.5-2.5)، مما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي الشديد بين البواقي.

رابعاً: نتائج نموذج الانحدار المتعدد

(أ) النموذج الأول: أثر الشمول المالي على معدل الفقر القومي (Y_1)

المتغير	معامل β	إحصاء t	قيمة P	القرار
X1: الحسابات البنكية	- 0.412	- 3.847	0.000	معنوي
X2: ماكينات ATM	- 0.287	- 2.541	0.023	معنوي
X3: التمويل متناهي الصغر	- 0.354	- 3.112	0.008	معنوي

معنوي	0.015	- 2.723	- 0.318	X4: المعاملات الرقمية
معنوي	0.003	3.412	0.402	Z1: معدل البطالة
معنوي	0.041	2.187	0.241	Z2: معدل التضخم
غير معنوي	0.312	- 1.023	- 0.087	Z3: معدل النمو

المؤشر	القيمة
معامل التحديد R^2	0.847
معامل التحديد المعدّل $R^2 \text{ adj}$	0.783
قيمة F	12.34
مستوى المعنوية لـ F	0.002

تُشير نتائج النموذج الأول إلى أن متغيرات الشمول المالي الأربعة تُفسّر مجتمعةً نحو 84.7% من التباين في معدل الفقر القومي ($R^2 = 0.847$)، وأن النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى 0.01 ($F = 12.34, P = 0.002$). كما تُظهر النتائج أن لجميع أبعاد الشمول المالي تأثيراً سلبياً معنوياً على معدل الفقر، مما يعني أن الزيادة في أي منها تؤدي إلى انخفاض معدل الفقر.

(ب) النموذج الثاني: أثر الشمول المالي على معامل جيني (Y2)

المتغير	معامل β	إحصاء t	قيمة P	القرار
X1: الحسابات البنكية	- 0.118	- 1.241	0.214	غير معنوي

غير معنوي	0.387	- 0.867	- 0.093	X2: ماكينات ATM
معنوي	0.032	- 2.314	- 0.247	X3: التمويل متناهي الصغر
معنوي	0.044	- 2.027	- 0.213	X4: المعاملات الرقمية
معنوي	0.018	2.567	0.287	Z1: معدل البطالة

غير معنوي	0.412	0.824	0.082	Z2: معدل التضخم
غير معنوي	0.534	- 0.625	- 0.061	Z3: معدل النمو

المؤشر	القيمة
معامل التحديد R^2	0.612

معامل التحديد المعدّل $R^2 \text{ adj}$	0.487
قيمة F	4.87
مستوى المعنوية لـ F	0.038

تُظهر نتائج النموذج الثاني أن أبعاد الشمول المالي تُفسّر نحو 61.2% من التباين في معامل جيني ($R^2 = 0.612$)، وهي نسبة أقل مما سُجّل في النموذج الأول. وتُلَفّت النتائج الانتباه إلى أن متغيري التمويل متناهي الصغر (X3) والمعاملات الرقمية (X4) هما وحدهما اللذان يُحدثان تأثيراً معنوياً إحصائياً على معامل جيني، في حين أن عدد الحسابات البنكية وماكينات ATM لا يُحدثان تأثيراً معنوياً في تقليص التفاوت في توزيع الدخل بمعزل عن توجيه التمويل نحو الفئات الأكثر فقراً.

خامساً: اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية على: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للشمول

المالي على خفض مؤشرات الفقر وتقليص عدم المساواة في الاقتصاد المصري".

قرار الاختبار: بناءً على نتائج نموذجي الانحدار المتعدد، ومع أن التأثير على معدل الفقر كان أقوى وأكثر

شمولاً ($R^2 = 0.847$) من التأثير على معامل جيني ($R^2 = 0.612$)، فإنه يمكن القول إن الفرضية الرئيسية تحققت

جزئياً؛ إذ تم إثبات وجود تأثير معنوي للشمول المالي الإجمالي على الفقر، بينما كان التأثير على التفاوت في توزيع

الدخل مشروطاً بطبيعة الأدوات المستخدمة وتوجهها نحو الفئات الأكثر هشاشة.

اختبار الفرضيات الفرعية:

H1 (مقبولة): أثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الدفع الإلكتروني (X4)

وانخفاض معدل الفقر (Y1) بمعامل ($\beta = -0.318, P = 0.015 < 0.05$)، مما يدعم مقبولية هذه الفرضية.

H2 (مقبولة جزئياً): أثبتت نتائج النموذج الثاني أن التمويل متناهي الصغر (X3) يحدث تأثيراً سلبياً معنوياً

على معامل جيني ($\beta = -0.247, P = 0.032 < 0.05$)، مما يدعم الفرضية القائلة بأن توجيه التمويل نحو الفئات

المهمشة ومنها المرأة الريفية يقلص فجوات عدم المساواة.

H3 (مقبولة - الفرضية الصفرية محققة): لم تُظهر النتائج تأثيراً معنوياً لعدد الحسابات البنكية وحده (X1)

على معامل جيني ($P = 0.214 > 0.05$)، مما يُثبت صحة الفرضية الصفرية القائلة بأن مجرد امتلاك حساب بنكي

لا يكفي لتقليص التفاوت في الدخل دون مصاحبة تحسينات في الثقافة المالية والتوجيه الفعلي لاستخدام الخدمات المالية.

H4 (مقبولة): أكدت نتائج النموذج الأول أن التمويل متناهي الصغر (X3) يحدث تأثيراً سلبياً معنوياً على معدل الفقر ($\beta = -0.354, P = 0.008 < 0.05$)، مما يدعم هذه الفرضية.

سادساً: مناقشة النتائج

1. التوسع في الشمول المالي لا يكفي وحده لتقليص الفقر:

تشير النتائج إلى أن مصر شهدت توسعاً ملحوظاً في معظم مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة (2011-2020)، غير أن هذا التوسع لم يُترجم تلقائياً إلى تراجع متناسب في معدلات الفقر. وهذا ما يتسق مع ما وجدته (سالم، 2021) من أن نجاح الشمول المالي يتطلب بيئة داعمة شاملة تتجاوز مجرد زيادة عدد الحسابات والخدمات المتاحة.

2. التمويل متناهي الصغر هو الأكثر فاعلية في تقليص التفاوت:

تكشف نتائج النموذج الثاني أن التمويل متناهي الصغر (X3) هو الأداة الأكثر قدرة على التأثير في معامل جيني من بين أبعاد الشمول المالي الأربعة. ويتوافق هذا مع ما توصلت إليه (الشريف وآخرون، 2023) من أن التمويل الموجه للمرأة الريفية يحدث farkاً ملموساً في تقليص الفجوة الجندرية في الدخل، وما أثبتته (Inoue, 2019) من أن التأثير يكون أقوى في المناطق الريفية والفئات الأكثر فقراً.

3. الرقمنة المالية تُعزز الأثر التنموي للشمول المالي:

أظهرت نتائج الدراسة أن التوسع في المعاملات الرقمية (X4) يُسهم في تقليص معدل الفقر ومعامل جيني معاً، ويتسق ذلك مع ما أكدته (Demirguc-Kunt et al., 2018) من أن التكنولوجيا المالية والهاتف المحمول يمثلان الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق الشمول المالي في الدول النامية.

4. الفجوة بين الامتلاك والاستخدام الفعلي:

من أبرز نتائج هذا البحث أن امتلاك الحسابات البنكية (X1) وانتشار ماكينات الصرف الآلي (X2) لا يُحدثان تأثيراً معنوياً كافياً على تقليص عدم المساواة في الدخل، في حين يرتبط التمويل متناهي الصغر والمعاملات الرقمية بتأثيرات أقوى وأكثر مباشرة. ويُشير ذلك إلى وجود فجوة واسعة بين مؤشرات التوافر والوصول من جهة ومؤشرات الاستخدام الفعلي والتأثير التنموي من جهة أخرى، وهو ما يُعرف في الأدبيات بـ "فجوة التحويل" (Translation Gap).

5. أثر التحولات الاقتصادية الكبرى:

لا يمكن تجاهل التأثير المشوّه لإصلاحات برنامج صندوق النقد الدولي عام 2016 على مسار الفقر في مصر؛ إذ ارتفع معدل الفقر من 27.8% عام 2015 إلى 32.5% عام 2017 في خضم الإصلاحات، قبل أن يتراجع مجدداً. وقد تمّ التحكم في هذه التأثيرات جزئياً من خلال المتغيرات الضابطة (معدل التضخم ومعدل النمو)، غير أن هذا التقلب يُؤكد أن أثر الشمول المالي لا يعمل في فراغ، بل في سياق كلي متشابك من العوامل الاقتصادية والسياسية.

سابعاً: التوصيات

أولاً: التوصيات الموجهة لصانعي السياسات والجهات الرقابية:

تطوير استراتيجية وطنية شاملة ومُحكّمة للشمول المالي تُحدّد أهدافاً قابلة للقياس والمتابعة، وتُوزّع المسؤوليات بوضوح بين البنك المركزي المصري والجهات التنفيذية والمجتمع المدني.

إيلاء أولوية قصوى لتوجيه التمويل متناهي الصغر نحو الأسر الأكثر فقراً والمرأة في المناطق الريفية، مع وضع قيود ملزمة على المؤسسات المالية بشأن الحد الأدنى من محافظ التمويل الموجهة للمناطق المحرومة.

تعزيز البنية التحتية الرقمية المالية في المناطق الريفية والنائية من خلال توسيع شبكة نقاط البيع والدفع الإلكتروني وتحفيز التوسع في نظام الوكلاء المصرفيين (Banking Agents).

مراجعة الإطار التنظيمي والتشريعي لتيسير دخول المشغلين الجدد في قطاع التكنولوجيا المالية وتشجيع الابتكار في المنتجات المالية الموجهة للفئات المهمشة.

إنشاء نظام متكامل لمراقبة أثر الشمول المالي على مؤشرات الفقر وعدم المساواة، يُوفّر بيانات دورية موثوقة تدعم صنع القرار المستنير.

ثانياً: التوصيات الموجهة للمؤسسات المالية:

تصميم منتجات ادخارية وائتمانية مبسطة تلائم احتياجات الفئات محدودة الدخل من حيث الحد الأدنى للإيداع وتكاليف الخدمة وسهولة الإجراءات.

توظيف بيانات المعاملات الرقمية لبناء ملفات ائتمانية للعملاء الجدد الذين يفتقرون إلى تاريخ ائتماني، مما يُخفّض حاجز الدخول إلى التمويل الرسمي.

تطوير تطبيقات الهاتف المحمول باللغة العربية بواجهات استخدام بسيطة وميسرة تُمكن الفئات الأقل تعليماً من الاستفادة الكاملة من الخدمات المالية الرقمية.

تخصيص جزء من الأرباح لبرامج التنقيف المالي المجتمعي، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الأكثر فقراً.

ثالثاً: التوصيات البحثية:

إجراء دراسات مستقبلية تعتمد بيانات الأسر الفردية (Household Level Data) بدلاً من البيانات الكلية للحصول على قدر أكبر من الدقة في قياس أثر الشمول المالي على الفقر.

إجراء تحليل مقارنة بين مصر ودول نامية أخرى في المنطقة كالمغرب والأردن وتونس لاستخلاص الدروس المستفادة وتحديد أفضل الممارسات.

تضمين مؤشر الثقافة والوعي المالي كمتغير وسيط في النماذج المستقبلية للتحقق من دوره في تعظيم العائد التنموي للشمول المالي.

توسيع الفترة الزمنية المدروسة لتشمل مرحلة ما بعد الجائحة (2020-2025) وقياس التأثير التسريعي للتحويل الرقمي المالي الذي أحدثته أزمة كوفيد-19.

خلاصة ختامية:

تُثبت هذه الدراسة أن الشمول المالي يُمثل أداةً فاعلة للحد من الفقر في مصر، غير أن تحقيق أثره الكامل يستلزم توجيه الخدمات المالية نحو الفئات الأكثر هشاشة من خلال التمويل متناهي الصغر والرقمنة المالية الشاملة،

فضلاً عن الاستثمار في الثقافة المالية وتهيئة بيئة تنظيمية داعمة. وفي المحصلة، فإن الشمول المالي ليس غايةً في ذاته، بل وسيلة لتحقيق التنمية البشرية الشاملة والعدالة الاجتماعية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- فتوح، وسام (2019). الشمول المالي: سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمية. مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان.
- عماني، أمينة، وآخرون (2020). إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء، الجزائر.
- سالم، عزة (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
- معتوق، رشا (2021). الشمول المالي وأثره على الأداء الاقتصادي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
- الحسيني، محمد (2022). أثر الشمول المالي الرقمي على الحد من الفقر في مصر. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر.
- الشريف، سمير، وآخرون (2023). دور التمويل متناهي الصغر في تمكين المرأة والحد من الفقر في مصر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر.
- البنك المركزي المصري (2011-2020). التقارير السنوية لمؤشرات الشمول المالي. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2011-2020). بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المصرية. القاهرة: CAPMAS.
- عبد العال، هشام (2022). الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في مصر: دراسة قياسية. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة أسيوط، مصر.
- محمود، أمل وآخرون (2021). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر.

زيدان، محمد (2020). قياس مستوى الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر متعدد الأبعاد. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

إبراهيم، سحر (2023). أثر الشمول المالي على خفض الفقر في الريف المصري: دراسة ميدانية. مجلة الاقتصاد والتنمية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Nanda, K., & Kaur, M. (2016). Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence. Management and Labour Studies, School of Business Management & Human Resources, SAGE Publications.
2. Gunarsih, T., et al. (2018). Financial Inclusion and Poverty Alleviation: Evidence from Indonesia. International Journal of Economics, Business and Management Research, 2(03).
3. Demircuc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. World Bank, Washington DC.
4. Ozili, P. K. (2020). Theories of Financial Inclusion. Munich Personal RePEc Archive (MPRA Paper No. 101810).
5. Inoue, T. (2019). Financial inclusion and poverty reduction in India. Journal of Financial Economic Policy, 11(1), 21–33.
6. Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial Inclusion and Development. Journal of International Development, 23(5), 613–628.
7. Beck, T., Demircuc-Kunt, A., & Levine, R. (2007). Finance, inequality and the poor. Journal of Economic Growth, 12(1), 27–49.

8. Banerjee, A. V., & Duflo, E. (2007). The economic lives of the poor. *Journal of Economic Perspectives*, 21(1), 141–167.
9. World Bank (2020). *Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune*. Washington DC: World Bank Publications.
10. IMF (2020). *Financial Access Survey 2020 Trends and Developments*. Washington DC: International Monetary Fund.
11. Cull, R., Ehrbeck, T., & Holle, N. (2014). *Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence*. CGAP Focus Note No. 92, World Bank Group.
12. Claessens, S., & Rojas–Suarez, L. (Eds.). (2016). *Financial Inclusion in Latin America and the Caribbean: Stocktaking Report*. Inter–American Development Bank.

الملاحق

الملحق (أ): بيانات متغيرات الدراسة للفترة (2020-2011)

السنة	حس إيات X1	AT M X2	T MS مليار X3	رقم ي % X4	فقر Y1 %	جيني Y2
20	275	8.4	1.	1.	26	0.3
11			8	2	3.	22
20	298	9.7	2.	2.	26	0.3
12			4	1	9.	20

0.3 19	26 5.	3. 4	2. 9	11. 2	312	20 13
0.3 18	27 2.	4. 7	3. 9	12. 8	334	20 14
0.3 18	27 8.	6. 3	5. 2	14. 3	351	20 15
0.3 19	28 4.	9. 1	6. 8	16. 7	372	20 16

0.3	32	11	8.	17.	402	20
23	5.	3.	2	8		17
0.3	31	15	10	20.	428	20
21	9.	7.	4.	3		18
0.3	30	21	13	23.	486	20
18	2.	4.	1.	7		19
0.3	29	28	15	26.	543	20
15	7.	4.	7.	3		20

الملحق (ب): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	إحصاء K-S	مستوى المعنوية	القرار
X1: الحسابات البنكية	0.234	0.187	يتبع التوزيع الطبيعي
X2: ماكينات ATM	0.218	0.213	يتبع التوزيع الطبيعي
X3: التمويل متناهي الصغر	0.267	0.143	يتبع التوزيع الطبيعي

المعاملات X4: الرقمية	0.251	0.162	يتبع التوزيع الطبيعي
Y1: معدل الفقر	0.204	0.231	يتبع التوزيع الطبيعي
Y2: معامل جيني	0.228	0.197	يتبع التوزيع الطبيعي

الملحق (ج): نتائج اختبار التعددية الخطية (VIF)

المتغير المستقل	VIF	Tolerance
-----------------	-----	-----------

0.312	3.205	X1: الحسابات البنكية
0.287	3.484	X2: ماكينات ATM
0.341	2.932	X3: التمويل متناهي الصغر
0.298	3.356	X4: المعاملات الرقمية
0.412	2.427	Z1: معدل البطالة

0.523	1.912	Z2: معدل التضخم
0.487	2.053	Z3: معدل النمو

جميع قيم VIF أقل من 5، مما يدل على غياب مشكلة التعددية الخطية الشديدة بين المتغيرات المستقلة.

الملحق (د): ملخص البحث (Abstract)

This research examines the causal impact of financial inclusion on poverty reduction and income inequality mitigation in the Arab Republic of Egypt during the period 2011–2020. The study employs a quantitative applied methodology using multiple regression analysis (SPSS23) with four independent variables representing dimensions of financial inclusion: bank account penetration, ATM density, microfinance portfolio size, and digital transaction ratio. The dependent variables are the national poverty rate and the Gini coefficient.

Results indicate that financial inclusion variables collectively explain approximately 84.7% of the variance in the poverty rate ($R^2 = 0.847$), while their explanatory power over income inequality (Gini) is moderate at 61.2%. Notably, microfinance and digital payments are the most effective tools for reducing inequality, while mere bank account ownership shows no statistically significant impact on Gini reduction. The study recommends directing microfinance toward the most vulnerable populations, accelerating digital financial infrastructure, and investing in financial literacy as a critical mediating variable.

Keywords: Financial Inclusion, Poverty, Gini Coefficient, Microfinance, FinTech, Digital Payments, Egypt.

Midocean University

College of Management

Department of.....

**The Impact of Financial Inclusion on Poverty Reduction and
Inequality: An Applied Study on the Egyptian Economy (2011-
2020)**

Prepared by: Nouf Hamad Al-Buhairi | 253001341

Supervised by: Prof. Fayez Ali Jarrad

Academic Year: 2025-2026